Global Islamic Economics Magazine
مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

GIEM

دعوة للنشر العلمي
مستقبل الاقتصاد السوري
حلول إبداعية ومسارات عملية للنهوض

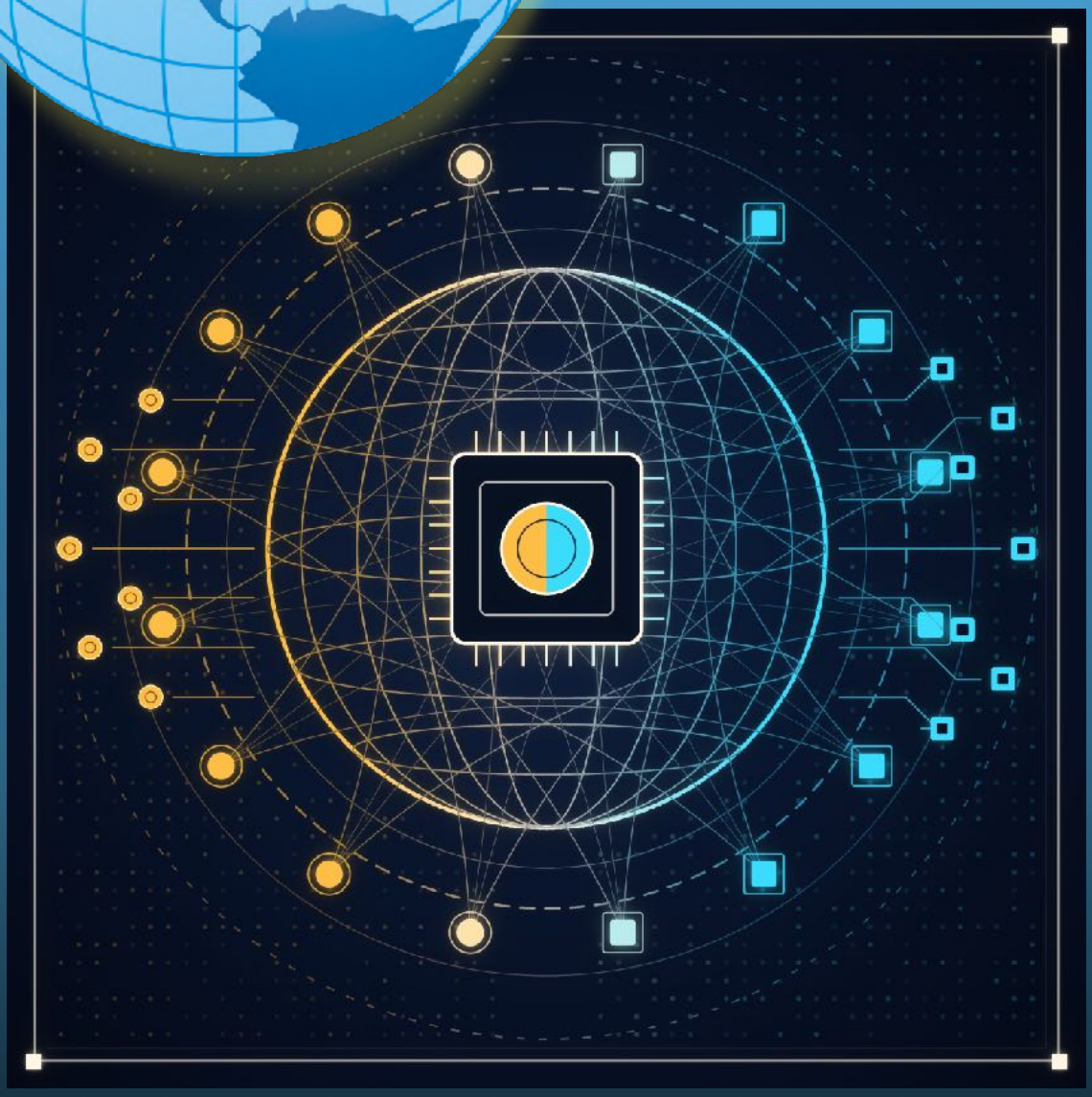

المركنتالية التقنية والسيبرانية هي المركنتالية الجديدة

Volume No. 173, NOV 2026 - JUMADA-I 1448

المركنتالية التقنية والسيبرانية هي المركنتالية الجديدة

د. سامر مظهر قنطقجي
رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

المذهب التجاري (أو المركنتالي)؛ مذهب اقتصادي ساد أوروبا بين القرنين ١٦ و١٨، قام على تعظيم ثروة الدولة، التي كانت تُقاس بما تملكه من ذهب وفضة، من خلال ما تحققه من فائض تجاري، ناجم عن زيادة الصادرات وخفض الواردات، من خلال تدخل الدولة في توجيه السياسة الاقتصادية؛ بدعم الصناعات المحلية لتشجيع الصادرات، وفرض الرسوم الجمركية على الواردات لخفضها. وكان قوام هذا المذهب؛ التوسع في المستعمرات، لتأمين المواد الخام، وتسويق منتجاته فيها.

لقد عاد المذهب التجاري بقوة وبشكل خفي.

إن المركنتالية لم تمت أبداً. والفترة التي سادت من ١٩٤٥ إلى ٢٠٠٨ والتي توصف بالليبرالية التجارية، كانت فيها الولايات المتحدة قوية بما يكفي لفرض نظام تجاري مفتوح يخدم مصالحها، وكانت الصين مستعدة للانضمام إلى هذا النظام لأنها كانت في مرحلة اللحاق بالركب. لكن لما اقتربت الصين من القمة، وبدأت تهدد التفوق الأمريكي، عادت المركنتالية إلى الواجهة. عادت بهوية جديدة وبسمات أخرى، فهي مركنتالية تكنولوجية، ورقمية، وسيبرانية، ومالية. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال:

١- رسالة حادة وجهها صندوق النقد الدولي للصين بأنها تضر العالم بسلوكها..

صدر تقرير عن صندوق النقد الدولي في فبراير ٢٠٢٦، وُصف بالهجوم الحاد والانتقاد القوي للسياسات الاقتصادية الصينية. كان تحذيراً صارماً بأن السياسات الصينية الحالية تُلحق الضرر بالاقتصاد العالمي وتضر بالصين نفسها على المدى الطويل. وكانت أبرز نقاطه:

- هدر داخلي، وتداعيات سلبية على الشركاء التجاريين: فقد بلغ الفائض الهائل في الحساب الجاري الصيني ٧٣٤.٩ مليار دولار في ٢٠٢٥، ليتجاوز حاجز التريليون دولار لأول مرة.
- العملة الصينية مقومة بأقل من قيمتها بنحو ١٦٪، مما يمنح صادراتها ميزة تنافسية غير عادلة يساهم في اتساع الفائض التجاري.
- الدعم الحكومي المفرط للصناعات، الذي يقارب ٤٪ من ناتجها المحلي الإجمالي على دعم شركات القطاعات الحيوية.

لذلك كان جوهر الرسالة؛ الدعوة إلى "تحول ثقافي واقتصادي كبير" في نموذج النمو الصيني.

لكن الصين لم تقبل هذه الانتقادات، مؤكدة أن نمو صادراتها يعود إلى التنافسية والقدرة الابتكارية للاقتصاد الصيني.

٢- تحجيم الولايات المتحدة والصين لدور منظمة التجارة العالمية WTO

تحولت منظمة التجارة العالمية من مؤسسة قائمة على القواعد الملزمة إلى ساحة للصراع الجيوسياسي العالمي. وإن ما بقي من هذه المنظمة مجرد وظائف، فهي:

- منصة تفاوضية وقاعدة مرجعية لأن ٧٢٪ تقريباً من تجارة السلع العالمية لا تزال تتم بموجب اتفاقيات جمركية تفاوضت عليها الدول الأعضاء في المنظمة.
- نجحت بإدخال اتفاقية دعم مصايد الأسماك حيز التنفيذ في سبتمبر ٢٠٢٥.
- لا يزال بإمكان الأطراف اللجوء إلى هيئات تسوية المنازعات الأولية Panels. وقد أصدرت مؤخراً هيئة التحكيم فيها حكماً لصالح الصين ضد تركيا بشأن رسوم السيارات الكهربائية.

أما ما عُطّل من وظائفها الجوهرية، فيتمثل في:

- شلل جهاز الاستئناف، حيث أن أي طرف خاسر في نزاع ستبقى قضيته معلقة إلى الأبد، مما أفرغ نظام التسوية من فعاليته.
- فشل التفاوض متعدد الأطراف، ففشل جولة الدوحة للتنمية عام ٢٠٠١ تبعه عجز المؤتمر الوزاري الرابع عشر في مارس ٢٠٢٦ في تمديد وقف الرسوم الجمركية على التجارة الإلكترونية، الذي كان سارياً منذ ١٩٩٨، وهذا ما قد يسمح بفرض رسوم على نقل البيانات عبر الحدود.
- معاناة المنظمة من أزمة تمويل حادة.

إذاً إن ما بقي من المنظمة إلا: غرفتها التي تجلس فيها كل الدول الكبرى على طاولة واحدة، وأنها قاموس مرجعي تُصاغ بلغته معظم قواعد التجارة.

٣- صورة العالم حاليًا؛ تأرجح بين وضع أمريكي قادر على فرض رسوم جمركية قاسية على كل العالم بما فيها الصين، وبين وضع صيني يتوجه نحو إغراق الأسواق بسلع رخيصة وعملة رخيصة يمنحانها الميزة التنافسية

ترفض أوروبا والدول النامية – في خضم هذا المشهد – الانحياز الكامل لأي طرف، وتسعى لإيجاد مسارات بديلة.

- فالولايات المتحدة تستخدم سلاح الرسوم الجمركية، ساعية لإعادة تشكيل قواعد التجارة العالمية حسب مقاسها. من خلال الانتقال من نظام قائم على القواعد الموحدة إلى نظام قائم على القوة التفاوضية.
- والصين تستخدم سلاح الفائض الصناعي وانخفاض قيمة العملة لتحقيق تفوقها التنافسي.
- أما الاتحاد الأوربي فيرفض الانحياز، وقد شرع باتخاذ إجراءات وقائية كفرض رسوم على الصلب الصيني، ورفض الرسوم الأمريكية الأحادية، محاولاً المحافظة على استقلاليته. إلا أن غياب الإرادة السياسية الموحدة، والخشية من الانتقام الصيني، والاعتماد على السوق الأمريكية، يجعلان الاتحاد الغائب الحاضر.
- وتبيع الدول الأخرى، ولاءها الاستراتيجي للطرف الذي يقدم العرض الأفضل، وهذا في حد ذاته شكل من أشكال القوة:

فالدول الآسيوية كفيتنام وتايوان والهند، تواجه رسومًا أمريكية أقل على صادراتها مقارنة بالصين، وفي الوقت نفسه، تعاني من تدفق السلع الصينية الرخيصة إلى أسواقها المحلية، مما يهدد صناعاتها الوطنية.

ودول أمريكا الجنوبية، كالمكسيك فتستفيد من تحويل مسارات التجارة، بينما تلعب البرازيل دوراً نشطًا في المحافل الدولية، فاقترحت في اجتماعات مجموعة العشرين مبادئ توجيهية لمنع السياسات التجارية من تشويه توزيع الغذاء لأسباب إنسانية، في محاولة لوضع بعض الضوابط على التصعيد.

عودة المرحلة التجارية (المركنتالية) بقوة إلى العالم ولتبادلاته

إذاً؛ عادت المرحلة التجارية (المركنتالية) لإحياء مذهبها التجاري بقوة للعالم ولتبادلاته، بعد أن استوعبت؛ الثورة الصناعية والثورة التقنية بما فيها الذكاء الاصطناعي وصهرتهما ضمن مذهبها، باستخدام الأدوات نفسها؛ بفرض الرسوم الجمركية، والإغراق التجاري عبر التصدير، وبخفض قيمة العملات المحلية.

ويمثل عودة المركنتالية الجديدة تحولاً في الاقتصاد السياسي العالمي المعاصر،، ويمكن تسميتها بالمركنتالية التقنية أو المركنتالية السيبرانية، حيث لم تعد الثروة تُقاس بسبائك الذهب والفضة، بل أيضاً بالقدرة الإنتاجية والتكنولوجية والسيطرة على سلاسل التوريد.

ما الذي عاد من المركنتالية الكلاسيكية؟

المركنتالية الكلاسيكية قامت على ثلاث ركائز: الرسوم الجمركية لحماية الصناعة المحلية، والفائض التجاري كمقياس للثروة، والسيطرة على المستعمرات كمصدر للمواد الخام وسوق للمنتجات. واليوم، هذه الركائز الثلاث عادت جميعها، لكن بأدوات جديدة:

- الرسوم الجمركية عادت كسلاح اقتصادي رئيس، ليس فقط ضد الخصوم، بل ضد الحلفاء أيضاً.
- الفائض التجاري عاد كمقياس للقوة الوطنية. فالصين تفاخر بفائضها التريليوني، كما كانت ألمانيا ولسنوات تفاخر بفائضها، وتسعى الولايات المتحدة لتقليص عجزها التجاري بكل الوسائل.
- السيطرة على الموارد عادت، لكن ليس عبر المستعمرات، بل عبر سلاسل التوريد. كالسيطرة على أشباه الموصلات، والمعادن النادرة، والليثيوم، والكوبالت؛ وهذا ما يفسر الحروب المجنونة على الممرات البحرية والمضائق والموانئ، فهذه هي المستعمرات الجديدة.

كيف "انصهرت" الثورة التقنية والذكاء الاصطناعي في المركنتالية؟

الثورة التقنية لم تُلغِ المركنتالية، بل أصبحت أداة لها. وهذا ظاهر في عدة مستويات:

- **الرقائق الإلكترونية كسلاح تجاري**: الولايات المتحدة فرضت قيوداً على تصدير الرقائق المتقدمة إلى الصين، ليس لأنها "تكنولوجيا حساسة" فقط، بل لأنها ورقة ضغط تجارية. وسارعت ردت الصين بفرض قيود على تصدير المعادن الثمينة المستخدمة في الرقائق كالغاليوم والجرمانيوم. لذلك لا يصح

تسميتها بحرب تكنولوجية فقط، إنها حرب تجارية (مركنتالية) بأدوات القرن الحادي والعشرين. ومنذ أيام قالت الشركات الصينية كلمتها في إنتاج: الرقائق المتكاملة، والذواكر DRAM.

- **الذكاء الاصطناعي كمحرك للفائض التجاري**: الصين تستخدم الذكاء الاصطناعي لتعزيز كفاءة مصانعها، وهذا ما سيخفض تكاليف إنتاجها، وسيزيد من قدرتها على الإغراق. فلم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد ثورة تقنية، بل أداة لتعزيز الفائض التجاري وتعميق الميزة التنافسية.
- **البيانات كسلعة تجارية**: البيانات الضخمة Big Data صارت "النفط الجديد"، والصراع على تنظيم تدفقها عبر الحدود صار صراعًا تجاريًا بحق. فالصين فرضت قيودًا على نقل البيانات خارج أراضيها، وحدت من حركة علماء البيانات الصينيين خارجها. وعندما يفرض الاتحاد الأوروبي قواعد صارمة لحماية البيانات، فهذا شكل من أشكال الحماية التجارية، لكن في ثوب جديد، وهذا ما يفسر فرض العقوبات على بعض عمالقة التقنية الأمريكية بحجة الخصوصية، وانزعاج الإدارات الأمريكية من ذلك.
- **العملات الرقمية والسيطرة النقدية**: الصين تطور اليوان الرقمي، والولايات المتحدة تدرس الدولار الرقمي. والسيطرة على العملة الرقمية هي أداة مركنتالية جديدة للتحكم في التدفقات المالية والتجارية عبر الحدود، ولتقليل الاعتماد على أنظمة الدفع الغربية مثل السويفت والإيبان.

ما الذي يختلف عن المركنتالية الكلاسيكية؟

رغم التشابه، هناك ثلاثة فروق جوهرية:

- **المركنتالية القديمة كانت لعبة صفرية** بامتياز: فما تربحه دولة تخسره أخرى، لأن الثروة محدودة (ذهب وفضة). **أما المركنتالية الجديدة فهي أكثر تعقيداً**، لأن سلاسل التوريد العالمية متشابكة لدرجة أن فرض رسوم على دولة قد يضر بالشركات الوطنية. هذا لا يلغي الصراع، لكنه يجعله أكثر فوضوية.
- **المركنتالية القديمة كانت تتمثل بدولة مركزية. أما المركنتالية الجديدة فتتمثل بالدول، والشركات العملاقة** مثل (غوغل، هواوي، TSMC)، والمنظمات الدولية، كما يشمل الأفراد كالقراصنة والمخترقين.

- **المركنتالية القديمة كانت محمية بالجغرافيا. أما المركنتالية الجديدة فعابرة للحدود**، فالرقائق مثلاً تُصمم في أمريكا، وتُصنَّع في تايوان، وتُجمَّع في الصين، وتُباع في أوروبا. وهذا يعقد الصراع ويجعله أكثر خطورة.

إن من يفهم الصورة الكاملة لهذه الديناميكية؛ هو من يستطيع التنبؤ باتجاهات الاقتصاد العالمي في العقد القادم. وتبقى سيناريوهات الاتجاهات محدودة بالصراعات الدولية، والحروب لم تعد شرطًا وحيداً لتغيير النظام، فالأزمات المالية والانهيارات الداخلية والصدمات التكنولوجية يمكن أن تفعل ذلك أيضًا.

هناك مدرسة في العلاقات الدولية تسمى: نظرية الانتقال القوي Power Transition Theory؛ خلاصتها أن الحرب تندلع عندما تتقارب قوة صاعد مع قوة مهيمنة، وتكون غير راضية عن النظام القائم. وهذا ما ينطبق على الصين وأمريكا اليوم، فالصين صاعدة، وغير راضية عن نظام وُضع قبل صعودها. بينما أمريكا مهيمنة، لكنها تفقد قدرتها على فرض النظام. أما الضعفاء فلا يملكون القوة الصلبة، لكنهم يملكون المرونة، والموقع الجغرافي، والموارد النادرة، والقدرة على التحالفات الذكية. هذا لا يلغي أنهم يتأثرون أكثر من غيرهم، لكنه يعني أنهم ليسوا متلقين سلبيين بالكامل. والأكيد أن الضعفاء لا يصنعون القواعد، لكنهم يعيشون فيها، ويتكيفون معها، وأحيانًا يستغلون ثغراتها. وهذا ليس مثاليًا، لكنه واقعي. ومثال ذلك المحاولات الحثيثة والفاشلة لتغيير نظام مجلس الأمن الدولي مرة من قبل ألمانيا ومرة من قبل تركيا ومرة من قبل اتحاد الدول الأفريقية وستبقى محاولات التغيير مستمرة.

إن الأمر ليس مجرد خوف من التغيير، بل هو حساب عقلاني للمصالح. فكل طرف يخشى أن يكون الخاسر الأكبر في أي إعادة تفاوض. وهذا بالضبط ما يجعل الصدمة الخارجية الكبرى هي الشرط شبه الوحيد لتغيير هذه المعادلة.

حماة (حماها الله) في ٦ جمادى الأولى ١٤٤٨ هـ الموافق ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٦ م